

## مؤتمر العمل الدولي

Convention 145

الاتفاقية رقم ١٤٥

### اتفاقية استمرار استخدام عمال البحر

إن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية ،  
وقد دعاه مجلس ادارة مكتب العمل الدولي الى الاجتماع في جنيف ، حيث  
عقد دورته الثانية والستين في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ ؛  
وإذ يشير الى الجزء رابعا ( انتظام العمالة والدخل ) من التسمية المتعلقة  
باستخدام عمال البحر ( التطور التقني ) ١٩٧٠ ؛  
وإذ قرر اعتماد بعض المقترحات المتعلقة باستمرار استخدام عمال البحر ،  
وهو موضوع البند الرابع في جدول أعمال الدورة ؛  
وإذ قرر أن تأخذ هذه المقترحات شكل اتفاقية دولية ،  
يعتمد ، في هذا اليوم الحادى والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر عام ست وسبعين  
وتسعمائة وألف الاتفاقية التالية التي ستسمى اتفاقية استمرار الاستخدام ( عمال  
البحر ) ، ١٩٧٦ :

#### المادة ١

- ١ - تنطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص المستعدين للعمل بانتظام كعمال  
للبحر ويستمدون دخلهم السنوى الرئيسي من هذا العمل .
- ٢ - في مفهوم هذه الاتفاقية ، يعني مصطلح " عمال البحر " الأشخاص

المعرقين بهذه الصفة في التشريعات أو الممارسة الوطنية ، أو في الاتفاقات الجماعية ، ويستخدمون عادة كأفراد في طاقم سفينة بحرية أخرى بخلاف -

( أ ) سفينة حربية ؛

( ب ) سفينة مخصصة لصيد الأسماك أو لعمليات مرتبطة به مباشرة أو لصيد الحيتان أو لعمليات مشابهة •

٣ - يحدد التشريع الوطني متى تعتبر سفينة ما سفينة بحرية تنطبق عليها هذه الاتفاقية •

٤ - تستشار منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال المعنية عند وضع ومراجعة التعاريف المقررة بموجب الفقرتين ٢ و ٣ أعلاه ، أو إشراكها في ذلك بأي طريقة أخرى •

## المادة ٢

١ - تتضمن السياسة الوطنية في كل دولة عضو يوجد بها نشاط بحري تشجيع الدوائر المعنية على أن تكفل لعمال البحر المؤهلين ، بقدر الامكان ، عمالة مستمرة أو منتظمة ، وبذا توفر لأصحاب السفن أيدي عاملة ثابتة وكفوءة •

٢ - تبذل كل الجهود لتأمين فترة عمالة دنيا لعمال البحر ، أو دخل أدنى أو مخصصات نقدية يتوقف حجمها وطبيعتها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلد المعني •

## المادة ٣

يجوز أن تشمل التدابير التي تتيح بلوغ الأهداف الموضحة في المادة ٢ من هذه الاتفاقية على ما يلي -

- ( أ ) عقود أو اتفاقات تنص على العمالة المستمرة أو المنتظمة للعاملين في منشأة للملاحة البحرية أو في اتحاد لأصحاب السفن ؛
- ( ب ) أو ترتيبات تؤمّن انتظام العمل عن طريق وضع سجلات أو قوائم بفئات عمال البحر المؤهلين والاحتفاظ بها •

#### المادة ٤

- ١ - إذا كان استمرار عمال البحر في عملهم مكفولا فقط بوضع سجلات أو قوائم والاحتفاظ بها ، تشمل هذه السجلات أو القوائم كل الفئات المهنية لعمال البحر بطريقة تحددها التشريعات أو الممارسة الوطنية أو الاتفاقات الجماعية •
- ٢ - يتمتع عمال البحر المدرجون في مثل هذه السجلات أو القوائم بأولوية التعيين في أعمال الملاحة •
- ٣ - يطلب الى عمال البحر المدرجين في مثل هذه السجلات أو القوائم بأن يكونوا على استعداد للعمل طبقا للطرائق التي تحددها التشريعات أو الممارسة الوطنية أو الاتفاقات الجماعية •

#### المادة ٥

- ١ - يعاد النظر في أعداد المدرجين في سجلات أو قوائم عمال البحر دوريا ، في الحدود التي تسمح بها التشريعات أو اللوائح الوطنية ، حتى تبلغ مستويات تتناسب مع احتياجات النشاط البحري •
- ٢ - إذا غدا تخفيض عدد عمال البحر المدرجين في مثل هذه السجلات أو القوائم ضروريا ، تتخذ كافة التدابير اللازمة لحماية عمال البحر من آثاره الضارة أو تخفيفها ، على أن يؤخذ في الاعتبار الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلد المعني •

#### المادة ٦

تكفل كل دولة عضو تطبيق الأحكام المناسبة المتعلقة بسلامة العمال وصحتهم ورفاههم وتدريبهم المهني على عمال البحر .

#### المادة ٧

تنفذ أحكام هذه الاتفاقية عن طريق القوانين أو اللوائح الوطنية ، ما لم تكن هذه الأحكام نافذة عن طريق اتفاقات جماعية أو قرارات حكيمية ، أو عن طريق آخر يتفق والممارسة الوطنية .

#### المادة ٨

ترسل التصديقات الرسمية لهذه الاتفاقية الى المدير العام لمكتب العمل الدولي لتسجيلها .

#### المادة ٩

- ١ - لا تلزم هذه الاتفاقية سوى الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية التي سجل المدير العام تصديقاتها .
- ٢ - يبدأ نفاذ الاتفاقية بعد مضي اثني عشر شهرا من تاريخ تسجيل تصديق عضوين لها لدى المدير العام .
- ٣ - وبعد ذلك يبدأ نفاذ الاتفاقية بالنسبة لأي دولة عضو بعد مضي اثني عشر شهرا من تسجيل تصديقها .

#### المادة ١٠

- ١ - يجوز لكل دولة عضو صدقت هذه الاتفاقية أن تنقضها بعد مضي

عشر سنوات على بدء نفاذها ، وذلك بوثيقة ترسل الى المدير العام لمكتب العمل الدولي لتسجيلها • ولا يكون هذا النقص نافذا الا بعد مضي عام على تاريخ تسجيله •

٢ - كل دولة عضو صدقت هذه الاتفاقية ولم تمارس خلال العام التالي لانقضاء فترة السنوات العشر المشار اليها في الفقرة السابقة الحق في النقص المنصوص عليه في هذه المادة ، تكون ملتزمة بها لفترة عشر سنوات أخرى ، ويجوز لها بعد ذلك نقض هذه الاتفاقية في نهاية كل فترة عشر سنوات وفقا للأحكام التي تنص عليها هذه المادة •

#### المادة ١١

١ - يخظر المدير العام لمكتب العمل الدولي جميع الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية بتسجيل كل التصديقات والنقوض التي أبلغته بها الدول الأعضاء في المنظمة •

٢ - يلفت المدير العام نظر الدول الأعضاء الى التاريخ الذى سيبدأ فيه نفاذ هذه الاتفاقية لدى اخطارها بتسجيل التصديق الثاني الذى أبلغ به •

#### المادة ١٢

يقوم المدير العام لمكتب العمل الدولي بابلاغ الأمين العام للأمم المتحدة بالتفاصيل الكاملة لكل التصديقات ووثائق النقص التي سجلها طبقا لأحكام المادة السابقة ، كما يقوم الأمين العام بتسجيلها طبقا لأحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة •

#### المادة ١٣

يقدم مجلس ادارة مكتب العمل الدولي الى المؤتمر العام ، كلما رأى

ذلك ضروريا ، تقريبا عن تطبيق هذه الاتفاقية ، وينظر فيما اذا كان هناك ما يدعو الى ادراج مسألة مراجعتها كليا أو جزئيا في جدول أعمال المؤتمر •

#### المادة ١٤

١ - اذا اعتمد المؤتمر اتفاقية جديدة مراجعة لهذه الاتفاقية كليا أو جزئيا ، وما لم تنص الاتفاقية الجديدة على خلاف ذلك -

( أ ) يستتبع تصديق دولة عضو للاتفاقية الجديدة المراجعة قانونا ، وبغض النظر عن أحكام المادة ١٠ أعلاه ، النقض المباشر للاتفاقية الحالية شريطة بدء نفاذ الاتفاقية الجديدة المراجعة ؛

( ب ) يقفل باب تصديق الدول الأعضاء للاتفاقية الحالية اعتبارا من تاريخ بدء نفاذ الاتفاقية الجديدة المراجعة •

٢ - تظل الاتفاقية الحالية على أى حال نافذة في شكلها ومضمونها الحاليين بالنسبة للدول الأعضاء التي صدقتها ولم تصدق الاتفاقية المراجعة •

#### المادة ١٥

النصّان الانجليزي والفرنسي لهذه الاتفاقية متساويان في الحجية •